أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عَادِلُ بْنُ عَبْدِ ٱللَّهِ آل حَمْدَان

عفا الله عنه

دَارُ اللُّؤْلُؤَة

---

(١) عقد المصنف رحمه الله ها هنا بابين في ذمِّ أهلِ الرأي وإمامهم أبي حنيفة كما عقد قرينه عبد الله ابن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتابه «السُّنة والرَّدِّ على الجهمية» بابًا كبيرًا في ذمِّ إمامهم، فقال: (ما حفظتُ عن أبي رحمه الله وغيره من المشايخ ـ رحمهم الله ـ في أبي حنيفة).

بل لا يكاد يخلو كتابٌ من كتب السَّلف الأوائل من ذكر الآثار في ذمِّ أهل الرأي، وذم أئمتهم، والتحذير منهم، ومن عقيدتهم، ومذهبهم.

واعلم ـ وفقك الله لاتباع السَّلف الصَّالح ـ أن الكلام في هذا الباب سيكون في ثلاثة أمور:

١ ـ مَن الذي تكلَّم في أبي حنيفة مِن العُلماء؟

٢ ـ المخالفات التي أُخِذت عليه، وكانت سببًا في طعنِ أهل العلم فيه.

٣ ـ سبب إيراد أهل العلم والسُّنة لهذه الأبواب في كتب الاعتقاد والسُّنَّة.

وتفصيل ذلك أن يقال:

أولًا: من الذي تكلم في أبي حنيفة من العلماء؟

- نقل حرب رحمه الله في كتابه هذا إجماع من أدركهم من أهل العلم في ذم أهل الرأي، وأئمتهم، فقال (٨٨): أصحابُ الرَّأي والقياسِ في الدِّينِ مُبتدعة جهلةٌ ضلالٌ؛ إلّا أن يكون في ذلك أثرٌ عمن سلف مِن الأئمةِ الثِّقاتِ، فالأخذُ بالأثرِ أولى.

وقال ـ أيضًا ـ: وهم أئمَّةُ الضَّلالِ، ورؤوسُ البدع، وقادةُ المخالفين. اهـ.

- ونقل إجماع أهل العلمِ والسُّنة في ذم أبي حنيفة كذلك ابن أبي داود السجستاني رحمه الله.

قال ابن عدي في «الضُّعفاء» (٧/ ١٠) سمعتُ ابن أبي داود السّجستاني يقول: الوقيعة في أبي حنيفة إجماع من العُلماء؛ لأن إمام البصرة: أيوب السّختياني؛ وقد تكلَّمَ فيه.

وإمام الكوفة: الثوري؛ وقد تكلَّم فيه.

وإمام مصر: الليث بن سعد، وقد تكلَّم فيه.

وإمام الشَّام: الأوزاعي؛ وقد تكلم فيه.

=

= وإمام خراسان: عبد الله بن المبارك؛ وقد تكلّم فيه.

فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق. اهـ

وروى الخطيب في «تاريخه» (١٥/ ٥٢٧) بإسناد صحيح عن ابن أبي داود، قال لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها: مالك وأصحابه، والشّافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسُفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟

فقالوا له: يا أبا بكر؛ لا تكون مسألة أصحّ من هذه!!

فقال: هؤلاء كُلّهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة. اهـ

وفي «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٩٤) قال سُليمان بن حرب: كلمتُ يحيى بن أكثم، فقال: إني لست بصاحب رأي.

قال: وذكر أبا حنيفة. فقلت له: دع التنازع؛ ولكن قد كان في زَمانِه أئمة بالكوفة، وغير الكوفة، فأخبرني بِرَجُلٍ واحدٍ حَمِدَ أمرَهُ ورَأيه؟!

قال سُليمان: فسكت ساعة..

وذكر الخطيب في «تاريخه» أسماء الأئمة الذين تكلموا في أبي حنيفة وعددهم خمسة وثلاثون؛ منهم: أيوب، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، والأوزاعي، وأبو إسحاق الفزاري، وابن المبارك، والثوري، ووكيع، وابن عيينة، ومالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، وأبو بكر ابن عياش.. وغيرهم ممن يطول ذكرهم هاهنا، حتّى قال المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في «التنكيل» (١/ ٣٩١): **وكلام أئمة السُّنة في ذلك العصر في قول أبي حنيفة متواتر حقّ التواتر.** اهـ

والمتأمل في أسماء الذين تكلموا في أبي حنيفة يرى أنه قد اجتمع فيهم أمران:

الأول: أنهم ممن عاصره، وجالسه، وخالطه، وسمع منه، فهم أعلم النَّاس به.

قال حماد بن زيد: كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكرُ الرجل، ويُحدِّثُ عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده؛ وجدناه على غير ما يقول.

قال: وكان يقول: أهل بلدِ الرجل أعرف بالرجل. «الكفاية في أصول الرواية» (٢٧٤).

والثاني: أنّهم أئمة الدِّين والورع والسُّنة في وقتهم، وهم شهود الله تعالى على خلقه، والطعن فيهم طعن في نقلة الدِّين والسُّنَّة.

وقد ترجمتُ لأكثرهم، وبيَّنتُ مكانتهم ومنزلتهم في العلم والسُّنة في تعليقي على كتاب «السُّنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد ـ رحمهما الله تعالى ـ، وبيَّنت أن أمثال هؤلاء لا يجتمعون في الطعن على أحد والكلام عليه من باب البغي والحسد. حاشاهم من ذلك.

قال الترمذي في كتابه «العلل» (٦/ ٤٤٣): وقد عاب بعضُ من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرِّجال، وقد وجدنا غير واحدٍ من الأئمة من التابعين قد تكلّموا في الرِّجال، منهم: الحسن البصري، وطاووس، قد تكلّما في معبد الجهني، وتكلّم =

= سعيدُ بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النَّخعي وعامر الشَّعبي في الحارث الأعور.. وهكذا رُوي عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون.. وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلَّموا في الرِّجال وضعَّفوا، **وإنَّما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - النَّصيحة للمسلمين، لا نظنُّ أنهم أرادوا الطَّعن على النَّاس، أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يُبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا، لأن بعضهم من الذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضُهم كانوا أصحاب غفلةٍ وكثرة خطأ، فأراد هؤلاءِ الأئمة أن يُبيِّنوا أحوالهم شفقة على الدِّين وتثبيتًا؛ لأن الشهادة في الدِّين أحقُّ أن يُتثبَّت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال** .اهـ.

- وقال عاصم الأحول: جلست إلى قتادة فذكر عَمرو بن عُبيد فوقع فيه، ونال منه. فقلت له: أبا الخَطَّاب؛ ألَا أرى العُلماء يقعُ بعضهم في بعضٍ؟!

فقال: يا أحول؛ أولا تدري أن الرَّجلَ إذا ابتدع بدعةً، فينبغي لها أن تُذكرَ حتَّى تُحذر؟ [اللالكائي (٢٥٦)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٧٨)، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي (٥/ ٩٧)].

- وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٢٢٩١) قال أبو جعفر الحذَّاء: قلتُ لسفيان بن عيينة: إن هذا يتكلم في القدر - أعني: إبراهيم بن أبي يحيى - قال: عرِّفوا النَّاس بدعته، وسلوا ربكم العافية.

- وفي «الآداب الشرعية» (٢/ ١٤٢) قال بعض الصُّوفية لعبد الله بن المبارك - وقد تكلّم في المعلّى بن هلال -: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟! فقال له: اسكت، إذا لم نُبيِّن؛ كيف نعرف الحقَّ من الباطل؟

- وفي «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٨٣) قال عبد الله بن أحمد: جاء أبو تُراب النخشبي إلى أبي رَحِمَهُ اللهُ، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فُلان ثقة. فقال أبو تراب: لا تغتابَ العُلماء! فالتفت أبي إليه، وقال له: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.

- وفي «ذم الكلام» (٦٩٧) عن يحيى بن سعيد، عن أبيه، قال: سألت شعبة، وسفيان، وابن عيينة، ومالكًا عن الرجل يكون فيه تُهمة، أو ضعف أسكت أو أُبيِّن؟ قالوا جميعًا: بيِّن أمره.

- وفي «الضعفاء» للعُقيلي (١/ ٢٣٢) قال أبو صالح الفرَّاء: حكيتُ ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئًا من أمر الفتن، فقال: ذاك يشبهُ أستاذه. يعني: الحسن بن حيّ.

قال: قلت ليوسف: أما تخافُ أن تكون هذه غيبةً؟

فقال: لم يا أحمق؟! أنا خيرٌ لهؤلاء من أمهاتهم وآبائهم، أنا أنهى النَّاس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعَهُم أوزارُهُم، ومن أطراهُم كان أضرَّ عليهم.

قلت: قد يقول قائل: قد روي عن بعض أهل العلم مدحهم لأبي حنيفة، وثناؤهم عليه، فلم لا نأخذ به، وندع غيره؟

فيقال لأمرين:

١ ـ أن كثيرًا ممن نُقِلَ عنه المدح والثناء، قد رُوي عنهم كذلك الذم والطعن، فحينئذٍ =

= ننظر في صحة القولين لنتبين صحيحهما من سقيمهما. ولهذا قال الخطيب في «تاريخه» (١٥/ ٥٠٤) بعد ذكرِهِ لمناقب أبي حنيفة: قد سُقنا عن أيوب السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم من الأئمة أخبارًا كثيرة تتضمن تقريظ أبي حنيفة، والمدح له، والثناء عليه.

قال الخطيب: والمحفوظ عند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدِّمين، وهؤلاء المذكورون منهم في أبي حنيفة خِلاف ذلك. وكلامهم فيه كثيرٌ لأمور شنيعة حُفظت عليه، متعلقٌ بعضُها بأصول الديانات، وبعضُها بالفروع، نحن ذاكروها بمشيئة الله. اه.

٢ ـ أن من قواعد أهل العلم المتفق عليها: أن الرجل إذا اجتمع فيه جرح وتعديل، قُدِّم الجرح المفسَّر على التعديل؛ لأن عند الجارح زيادة علم بحال الرجل.

قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٣٣): (باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى): اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد، والاثنان، وعدَّله مثل عدد من جَرَّحه؛ فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدِّق المعدل، ويقول له قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردتُ بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل... ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلًا، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له، ونقض لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك. اهـ

وإذا نظرنا هاهنا؛ وجدنا أكثر من تكلَّم في أبي حنيفة هم أئمة الدِّين، وعلماء السُّنة، وأكثرهم قد عاصروه، وجلسوا إليه، وقد بيَّنوا سبب طعنهم فيه كما سيأتي، فقولهم أرجح وأصوب من غيرهم، ومن حفظ حُجَّة على من لم يحفظ.

ثانيًا: المخالفات التي أخذت على أبي حنيفة وكانت سببًا في كلام أهل العلم والسُّنة فيه:

١ ـ **القول بخلق القرآن، وقد استتيب منه بمشهد من العلماء.**

روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٢٧) من طريق مسدد بن قطن، سمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن عبد الحميد الحماني يقول: سمعت عشرة كلهم ثقات يقولون: سمعنا أبا حنيفة يقول: القرآن مخلوق. [صححه المعلمي في «التنكيل» (١/ ٥٠٧)].

وقد استتابه أهل العلم والسُّنة في وقته من هذا القول. وقد تقدم شيء منه تحت أثر (٤٢٣).

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٨٣): وأما القول بخلق القرآن؛ فقد قِيلَ: إن أبا حنيفة لم يكن يذهب إليه، والمشهور عنه أنّه كانَ يقوله، واستتيب منه. اه

وفي «الأسماء والصفات» (٥٥١) للبيهقي بإسناده: قال أبو يوسف القاضي: كلمت أبا حنيفة سنة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي على أن من قال: =

= القرآن مخلوق؛ فهو كافر. قال الحاكم: رواة هذا كلهم ثقات.

وفي «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم: قال أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر. [«العلو» للذهبي (٣٧٠)].

فهذه الآثار واضحة الدلالة على أن أبا حنيفة كان يقول بخلق القرآن، وبعد سنة من مناظرته وإقناعه في هذه المسألة رجع عنها في بعض الروايات، ولهذا عدَّ اللالكائي رحمه الله في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢/ ٤٣٣) **أبا حنيفة من فقهاء أهل الكوفة الذين قالوا: إن القرآن غير مخلوق**. وذكر بعض أقواله، كما في رقم: (٤٧٠ ـ ٤٧٢).

٢ ـ **القول بالإرجاء في الإيمان، والدعوة إليه.**

فالإيمان عند المرجئة قول باللسان وتصديق بالقلب. ويُخرجون العمل من مُسمى الإيمان.

قال أبو مسهر: كان أبو حنيفة رأس المرجئة. «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥١٢).

قال يحيى بن معين: كان أبو حنيفة مُرجئًا، وكان من الدُّعاةِ، ولم يكن في الحديثِ بَشيءٍ.

قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانَ والله أبو حَنيفة مُرجئًا، ودَعَاني إلى الإرجَاءِ، فأبيتُ عليه.

قال الكوسج: قلت لأحمد: المرجئ إذا كان داعيًا: يُجفى؟ قال: إي والله، يُجفى ويُقصى. «المسائل التي حلف عليه أحمد» (٤١).

٣ ـ **القول بالخروج على الأئمة والولاة، والدَّعوة إليه.**

- قال صاحبه أبو يوسف: كان أبو حنيفة يَرى السَّيف.
- قال ابن المبارك: سمعتُ الأوزاعيَّ يقول: احتملنا عن أبي حَنيفة كذا؛ وعقدَ بأصبعه، واحتملنا عنه كذا؛ وعقدَ بأصبعه الثَّانية، واحتملنا عنه كذا؛ وعقدَ بأصبعه الثَّالثة العُيوب حتَّى جاءَ السَّيف على أُمَّةِ محمدٍ ﷺ، فلما جاء السَّيفُ على أُمَّةِ محمد ﷺ لم نَقدِر أن نحتَمِلَهُ.
- قال ابنُ المبارك: ذكرتُ أبا حنيفة عند الأوزاعي، وذكرتُ عِلمه، وفقهه، فكرِهَ ذلك الأوزاعيُّ، وظهرَ لي مِنهُ الغضب. وقال: تدرَي ما تكلَّمت به؟! تطري رجلًا يرى السَّيف على أهلِ الإسلام.

قلت: وقوله بالخروج على الأئمة ثابت عنه كما قرره عنه أصحابه، ودافعوا عنه في ذلك، ففي كتاب «أحكام القرآن» للجصَّاص (١/ ٨٦) وهو من الأحناف، قال - وهو يدافع عن أبي حنيفة وينصر مذهبه في الخروج -: وكان مذهبه مشهورًا في قتال الظلمة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي: احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف ـ يعني: قتال الظلمة ـ فلم نحتمله. قوله: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف.. وهذا إنما أنكره عليه أغمار =

= أصحاب الحديث الذين بهم فُقِدَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أمور الإسلام.. **الخ**

٤ ـ **اتباع الرَّأي، وترك السُّنن.**

ـ قال ابن هانئ رَحِمَهُ اللَّهُ في «مسائله» (١٩٠٩): سألت أبا عبد الله عن كتاب مالك، والشافعي، أحب إليك؟ أو كتب أبي حنيفة، وأبي يوسف؟

فقال: الشافعي أعجب إليَّ، هذا وإن كان وضع كتابًا، فهؤلاء يفتون بالحديث، وهذا يفتي بالرَّأي. فكم بين هذين؟!

ـ قال الأوزاعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنّا لا ننقمُ على أبي حنيفةَ أنّه كان يرى، كُلنا نرى، ولكِنَّنا نَنقم عليه أنَّهُ يجيءُ الحديث عن النَّبي ﷺ فيخالفه إلى غيره.

ـ وقال أبو إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ: كان أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي ﷺ فيخالفه إلى غيره.

ـ وقال وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ: وجدنا أبا حنيفة خالف مئتي حديث.

ـ وقال حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ: إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسُّنن فردّها برأيه.

ـ وقال مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن أبي حنيفة: ينقض السُّنن بالرَّأي.

كل هذه الآثار رواها عبد الله بن أحمد في «السُّنة».

ـ قال عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٩٥): (فصل): وأما أبو حنيفة فإنّه قال بتقديم القياس والاعتبار على السُّنن والآثار، فترك نصوص الأصول، وتَمسَّكَ بالمعقول، وآثر الرأي والقياس والاستحسان، ثم قَدَّم الاستحسان على القياس، فأبعد ما شاء. وحَدَّ بعضهم الاستحسان أنه الميل إلى القول بغير حجة. وهذا هو الهوى المذموم والشهوة والحدث في الدين والبدعة، حتى قال الشافعي: من استحسن فقد شَرَّع في الدِّين.. ثم ما تمسك به من السُّنن فغير مجمع عليه، وأحاديث ضعيفة ومتروكة، وبسبب هذا تحزبت طائفة أهل الحديث على أهل الرَّأي، وأساؤوا فيهم القول والرأي.

قال أحمد بن حنبل: ما زلنا نلعن أهل الرّأي ويلعنوننا.. اهـ.

٥ ـ **اتباع الحيل في الفتوى.**

ففي «إبطال الحيل» لابن بطة (٦٢) قال الإمام أحمد: هذه الحيل التي وضعها هؤلاء أبو حنيفة وأصحابه، عمدوا إلى السُّنن فاحتالوا في نقضها، أتوا إلى الذي قيل لهم أنّه: حرام، واحتالوا فيه، حتّى أحلُّوه.

ـ وقال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: من نظر في كتاب «الحيل» لأبي حنيفة أحلَّ مَا حَرَّم الله، وحَرَّمَ مَا أحلَّ الله. «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٥٥).

قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ٦٢٣): الحيل المنهي عنها المعدودة من أبي حنيفة ذمًّا، هي فيما أحلَّ حرامًا، أو حرم حلالًا. اهـ.

٦ ـ **أخذت عليه أقوال وفتاوى شنيعة.** ومن ذلك:

أ) قوله في حديث النبي ﷺ في ذم الخروج على الأئمة: هذا حديث خرافة. =

= انظر أثر (٥٣٧)، و«السُّنة» لعبد الله (٣٠٤و٣٥١).

ب) وقوله في حديث للنبي ﷺ: هذا سجع. «السُّنة» لعبد الله (٣٨٤).

ج) قوله: لو أدركني النبي ﷺ، أو أدركتُهُ؛ لأخذ بكثيرٍ مِني، ومِن قولي؛ وهل الدِّين إلّا الرَّأي. «السُّنة» لعبد الله (٣٨٠).

د) عدم تكفير من شك في الكعبة وأنها في مكة، ومن شك في قبر النبي ﷺ وأنه في المدينة. كما في أثر (٥٣٨).

ه) إباحة المسكر. «السُّنة» لعبد الله (٣٠٣و٣٧٤).

وغيرها مما ذكره عبد الله في «السُّنة» (٣٣ و٣٧٤).

٧ - **ضعفه في الحديث، وكثرة خطئه فيه.**

في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٥) قال الإمام أحمد: حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف.

قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٦٣): مات أبو حنيفة سنة: (خمسين ومائة) ببغداد.. وكان رجلًا جدلًا ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثًا مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيره، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثًا؛ إما أن يكون قلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار. ومن جهة أُخرى لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه كان داعيًا إلى الإرجاء والدَّاعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا. على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدِّين في جميع الأمصار، وسائر الأقطار جَرحوه، وأطلقوا عليه القدح، إلا الواحد بعد الواحد، قد ذكرنا ما روى فيه من ذلك في كتاب «التنبيه على التمويه».. اهـ

وممن ضَعَّفه في الحديث: مالك، والشافعي، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، والعقيلي وغيرهم كثير.

الأمر الثالث: سبب إيراد أهل السنة لهذه الأبواب في كتاب «السُّنّة والاعتقاد»:

المتتبع لأئمَّة أهل السُّنة في كتب العقائد يجدهم يذكرون طائفتين من أهل البدع التي كان لها تأثير على المسلمين، وموقفهم من اتباعهم لنصوص الوحيين.

١ - فالجهمية كان بلاؤهم في تحريف النُّصوص العلمية وإنكارها، أو تحريفها وتأويلها، ففتحوا الباب لجميع الطوائف للتكذيب والإنكار والتحريف في أبواب الاعتقادات.

٢ - وأهل الرَّأي كان بلاؤهم في ردِّ النصوص العملية، وإدخال الرَّأي والقياس في الدِّين، وتقديمه على السُّنن. ففتحوا الباب لجميع الطوائف لردِّ السُّنة، والقول بالآراء والأهواء.

- قال حرب رَحِمَهُ اللهُ وهو ينقل إجماع من أدركهم من أهل العلم والسُّنة في أصحاب الرأي: و(أصحابُ الرَّأي): وهم مبتدعةٌ ضُلَّالٌ، أعداءٌ للسُّنَّةِ والأثرِ... إلخ. =

= وفي «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٤١) قال إبراهيم الحربي: وضع أبو حنيفة أشياء في العلم مضغ الماء أحسن منها. وعرضت يومًا شيئًا من مسائله على أحمد بن حنبل، فجعل يتعجّب منها، ثم قال: كأنه هو يبتدئ الإسلام.

وفي «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٤٧) بإسناد صحيح، عن سليمان بن حسان قال: سمعت الأوزاعي ما لا أحصيه يقول: عَمِدَ أبو حنيفة إلى عُرى الإسلام فنقضها عُروة عُروة.

وروى عبد الله في «السنة» (٣٥٨) عن أبيه: قال عبد الله بن إدريس، قلتُ لمالك بن أنسٍ: كان عندنا علقمةُ والأسودُ، فقال: قد كان عِندكُم مَن قلبَ الأمرَ هكذا.

وقلبَ أبي بطنَ كفِّهِ على ظاهرها ـ يعني: أبا حنيفة ـ.

وفي «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ١١٣) قال عاصم صاحب سفيان: سمعت سفيان الثوري يقول: لقد غيَّر الدِّين، وبدَّل السُّنة. أو قال: ترك الدِّين، وغيَّر السُّنة، وأراه حلف عليه. يعني: أبا حنيفة.

ثم لم يقتصر الأمر عليه؛ بل أصبح له أعوان وأصحاب ينشرون مذهبه، ويتعصبون لآرائه، فانتشر مذهبه في كثير من البلدان، كما تقدم بيان ذلك تحت رقم (١١٨).

وفي «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٦٧) بإسناد صحيح، عن المَرُّوذي قال: سألت أبا عبد الله ـ وهو أحمد بن حنبل ـ عن أبي حنيفة، وعمرو بن عُبيد؟

فقال: أبو حنيفة أشدُّ على المسلمين من عَمرو بن عُبيد؛ لأن له أصحابًا.

قال المعلمي في «التنكيل» (١/ ١٦٣): لم يُرِدْ أحمد أن عمرو بن عُبيد لا أصحاب له البتَّة، وإنما أراد أنه ليس له أصحاب في مثل غلوّه جادِّين في نشر شرِّهم. اهـ

فلما كان أبو حنيفة إمام أهل الرَّأي؛ ذكره أهل السُّنة في كتب العقائد تحذيرًا من مذهبه.

ثم الأمر لم يقتصر على أنه فتح باب إدخال الرأي في الدِّين وترك السُّنن؛ بل تعدَّى إلى الإرجاء في الإيمان، والخروج على الأئمة، وغيرها من المآخذ التي أخذت عليه في أبواب الاعتقاد، وهي كما ترى ليست مِن الأمور الفقهية التي يَسوغ فيها الاجتهاد. ولهذا لا يكاد يخلو كتاب مِن كتب الأوائل في السُّنة والاعتقاد إلّا وذكر بعض هذه الضَّلالات، وحذَّر منها.

ولهذا من طمس هذا الباب، أو مزَّقه كما في كتابنا هذا، أو حذفه كما في كتاب «السُّنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد؛ ماذا سيفعل بالآثار الكثيرة المروية في كتب السُّنة والاعتقاد وكتب التواريخ والأخبار؟! هل سيمكنه حذفها، أو طمسها، أو تمزيقها كما فعل هاهنا؟ والله المستعان.

وانظر إلى من عَلَّقَ على هذه الآثار فسترى العجب!! فهو يريد أن يبرِّئ أبا حنيفة مما =

= قيل فيه، فإذا هو يطعن في خصومه الذين طعنوا فيه وهم كما تقدم أئمَّة أهل السُّنة والأثر، كما صنع إمام الجهمية الكوثري الحنفي في كتابه «تأنيب الخطيب»؛ فقد أخذ يطعن في أئمة السُّنة واحدًا واحدًا، ولم ير لأئمة السُّنة حقًّا ولا حرمة، ولم يرقب فيهم إلًّا ولا ذِمَّة، كلُّ ذلك في سبيل الدفاع عن أبي حنيفة!!

قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التنكيل» (١/ ٤٢٧): ولعمري إن محاولة [الكوثري] في دفاعه عن أبي حنيفة الطعن في أئمَّة الإسلام: كسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وعبد الله بن الزبير الحميدي، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبي عبد الله البخاري، وغيرهم من الأئمة لأضرّ على أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمة فيه.

ولو قال قائل: لا يتأتَّى تثبيت أبي حنيفة إلَّا بإزالة الجبال الرواسي؛ لكان أخف على أبي حنيفة ممن يقول: لا يتأتي محاولة ذلك إلَّا بالطعن في هؤلاء الأئمة.. إلخ.

ويقال كذلك: إن هذا المسائل التي أُخِذَتْ على أبي حنيفة من مسائل الاعتقاد والرأي لم تمت بموته حتى لا تذكر لتحذر؛ بل لا يزال من اتباعه إلى يومنا هذا من يأخذ بها، ويعتقدها، ويدافع عنها، وعن صاحبها، كما في كتب أهل الرأي من الأحناف وغيرها.

فلهذا لا بُدَّ من إظهار الحقِّ، وإظهار اعتقاد أهل السُّنة في هذه المسائل.

وإن أردت زيادة بيان والوقوف على بعض أقوال السّلف فيه، فانظر كتاب «السُّنة» لعبد الله (بتحقيقي)، و«تاريخ بغداد» وحسبنا الله، ولا حول ولا قوة إلَّا به.

(١) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٤١٣) من طريق المصنف. وما بين [] منه.

وفي «ذم الكلام» للهروي (٣٣٣) قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: رجل وقعت له مسألة وفي البلدة رجل من أهل الحديث فيه ضعف، وفقيه مِن أهل الرَّأي، أيهما يسأل؟ قال: لا يسأل أهل الرَّأي، ضعيف الحديث خيرٌ من قوي الرَّأي.

وفي «السُّنة» لعبد الله (٢١٥) قال: سألت أبي: عن الرَّجلِ يريدُ أن يسأل عن الشَّيءِ مِن أمرِ دينِهِ، ما يُبتلى به مِن الأيمانِ في الطَّلاقِ وغيرِهِ، في مِصره قوم مِن أصحابِ الرَّأي، ومِن أصحابِ الحديثِ لا يحفظون، ولا يعرفون الحديث الضَّعيف الإسناد، ولا القويّ الإسناد؛ فلمَن يسألُ: أصحابَ الرَّأي؟ أو لهؤلاء، أعني: أصحاب الحديث على ما كان مِن قِلَّةِ معرفتهم؟ قال: يسألُ أصحابَ الحديثِ، ولا يسألُ أصحابَ الرَّأي، الضَّعيفُ الحديثِ خيرٌ مِن رأي أبي حنيفةَ.

وفي «ذم الكلام» (٣٣٢) قال شريك: أثر فيه بعض الضَّعف أحبّ إليَّ مِن رأيهم.

(٢) كذا في الأصل!! والذي يظهر أن هناك صفحات في ذم أبي حنيفة قد مزقت من أصل المخطوط من قبل بعض متعصِّبة أهل الرأي. والله المستعان.